[فهرس الكتاب]

الموضـــــوع	الصفحة
كلمة المؤلف	١
إهـــداء	٢
المقدمة	٣ – ٦
القسم الأول	
فكرة ومفترضات التنفيذ الجبري	٧
الباب الأول	
(ماهية وأنواع التنفيذ الجبري)	٨
الفصل الأول: التنفيذ المباشر	١٠
القواعد والشروط العامة في إجراء التنفيذ المباشر	١١
قواعد وإجراءات التنفيذ المباشر	١٢
أولاً: قواعد التنفيذ المباشر بتسليم منقول معين بذاته	١٢
۞ الحجز الاستحقاقي	١٣
۞ شروط توقيع الحجز الاستحقاقي	١٣
ثانياً: قواعد التنفيذ المباشر بالالتزام بالإخلاء	١٤
ثالثاً: قواعد التنفيذ المباشر في غير حالة التسليم والإخلاء	١٥
الفصل الثاني: التنفيذ الجبري غير المباشر أو التنفيذ بنزع الملكية	١٦
الباب الثاني	
(قواعد تنظيم إجراءات التنفيذ الجبري وخطة المشرِّع	
في معالجة المسائل المتصلة بتلك الإجراءات)	١٩
الفصل الأول: قواعد تنظيم اختصاصات قاضي التنفيذ	٢١
الفصل الثاني: قواعد تنظيم السند التنفيذي وما يتصل به	٢٤
الفصل الثالث: قواعد تنظيم الحجوز التحفظية والتنفيذية	٢٦

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
المبحث الأول: قواعد تنظيم الحجوز التحفظية	٢٩
المبحث الثاني: قواعد تنظيم الحجوز التنفيذية	٣٣
[١] الحجز التنفيذي على المنقول لدى المدين وبيعه	٣٤
[٢] قواعد الحجز التنفيذي على الأسهم والسندات والإيرادات والحصص وبيعها ...	٣٥
الفصل الرابع: قواعد تنظيم التنفيذ على العقار	٣٦
قواعد تنظيم إجراءات بيع العقار والحكم بإيقاع البيع	٣٩
القسم الثاني	٠
مفترضات التنفيذ الجبري	٤٠
الباب الأول	
(قاضي التنفيذ وإدارة التنفيذ)	
الفصل الأول: تعريف قاضي التنفيذ واختصاصاته	٤١
المبحث الأول: من هو قاضي التنفيذ	٤٢
المبحث الثاني: اختصاصات قاضي التنفيذ	٤٣
تعلّق الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ بالنظام العام	٤٤
محكمة التنفيذ هي المحكمة ذات الاختصاص العام بالتنفيذ	٤٤
المبحث الثالث: (الطعن في الأحكام التي يصدرها قاضي التنفيذ)	٤٥
المطلب الأول: الطعن في الأحكام المستعجلة التي يُصدرها قاضي التنفيذ باعتباره قاضياً للأمور الوقتية المستعجلة	٤٧
المطلب الثاني: الطعن في الأحكام التي يُصدرها قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية	٤٨
الفصل الثاني: إدارة التنفيذ	٤٩
المبحث الأول: مجمل التعديلات التشريعية التي أجراها القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ في نظام قاضي التنفيذ (تعريف واختصاصات إدارة التنفيذ)	٥٠
ماهية واختصاصات إدارة التنفيذ في ظلّ التعديل التشريعي الجديد لنص المادة (٢٧٤) من قانون المرافعات	٥١
(١) مقر إدارة التنفيذ	٥١
(٢) الهيكل الوظيفي لإدارة التنفيذ	٥١
(٣) اختصاصات إدارة التنفيذ	٥٢
(٤) طريقة التظلم من قرارات وأوامر إدارة التنفيذ والفصل فيها	٥٢
	٥٢

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
المبحث الثاني: ملامح التعديل التشريعي والتغييرات التي أجراها القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ في نظام قاضي التنفيذ	٥٣
المطلب الأول: ملامح التعديل والتغييرات وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ في خصوص نظام قاضي التنفيذ	٥٤
المطلب الثاني: ملامح التعديل والتغييرات وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ تتمثل في استبدال نصوص المواد ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧ من قانون المرافعات بنصوص أخرى	٥٧
الباب الثاني	
(طرفا التنفيذ الجبري وضوابطه وطبيعة منازعته)	٥٨
الفصل الأول: طالب التنفيذ الجبري	٥٩
المبحث الأول: صفة طالب التنفيذ	٦١
المبحث الثاني: أهلية طالب التنفيذ	٦٢
الفصل الثاني: المُنفَّذ ضده	٦٣
المبحث الأول: صفة المُنفَّذ ضده	٦٥
التنفيذ ضد خلف المدين	٦٥
(أ) التنفيذ الجبري ضد الخلف العام	٦٦
(ب) التنفيذ الجبري ضد الخلف الخاص	٦٧
المبحث الثاني: أهلية المُنفَّذ ضده	٦٨
أثر مخالفة قواعد الأهلية	٦٨
الفصل الثالث: ضوابط التنفيذ الجبري وجزاء الإخلال بها وطبيعة وأنواع منازعات التنفيذ	٦٩
الباب الثالث	
(السند التنفيذي وإجراءات التنفيذ الجبري وشروط الحق المنفذ به)	٧٤
الفصل الأول: ماهية السند التنفيذي وأنواع السندات التنفيذية	٧٥
أولاً: ماهية السند التنفيذي	٧٦
ثانياً: خصائص السند التنفيذي؟	٧٦ ـ ٧٧
((قواعد قررتها محكمة النقض في خصوص السندات التنفيذية))	٧٨
❑ إذا صدر الحكم الابتدائي مشمولاً بالنفاذ المعجّل، وقد تم تنفيذ هذا الحكم، إلاّ أن محكمة الاستئناف قد قضت بإلغائه، فإن الحكم الاستئنافي في هذه الحالة يكون قابلاً للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي	٧٨

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
❑ نقض الحكم الذي تمّ تنفيذه كلياً أثره زوال جميع آثاره، وعودة الخصوم إلي مراكزهم السابقة على صدور وإلغاء الأحكام اللاحقة والإجراءات، وأعمال التنفيذ المؤسسة عليه	٧٨
❑ إن وضع صيغة تنفيذية على صورة الحكم الذي بيد الخصم يكون شاهداً على أنه هو صاحب الحق في إجراء التنفيذ، وإن هذا الحكم جائز تنفيذه جبراً	٧٩
❑ الحكم القابل للتنفيذ الجبري هو حكم الإلزام بأداءٍ معيَّن دون الذي يقتصر علي تقرير حق دون إلزام بأداء معين	٨٠
❑ الأحكام الصادرة في التحكيم	٨٠
❑ المحررات الموثقة باعتبارها سندات تنفيذية، لا تثبت لها الحجية، ويجوز للدائن أن يستصدر حكماً بالحق الثابت فيها، ويحقُّ كذلك للمدين أن يلجأ إلى القضاء للطعن عليها بما يراه، وهو ما لا يجوز بالنسبة للأحكام الحائزة لحُجّية الشيء المقضي	٨١
❑ العقود الموثّقة بفتح الاعتماد، يجوز استثناء التنفيذ بها ولو لم تتضمن الإقرار بقبض شيء، إلاّ أن القانون أوجبَ على الدائن قبل الشروع في التنفيذ أن يُعلن المدين بعقد فتح الاعتماد مع مستخرج بحسابه من واقع دفاتر الدائن التجارية	٨٢
❑ محاضر الصلح التي تُصدق عليها المحكمة هي بمثابة عقد وليست حكماً، فلا يجوز الطعن فيها بطريق الطعن المقررة للأحكام، وإنما يجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلانها وذلك أمام المحكمة المختصة	٨٣
الفصل الثاني: إجراءات التنفيذ الجبري	٨٤
المبحث الأول: إعلان السند التنفيذي قبل إجراء التنفيذ بميعاد معين	٨٦
المبحث الثاني: إجراء التنفيذ بعد إعلان السند التنفيذي	٩٠
الباب الرابع	
(محل التنفيذ الجبري أو الأموال التي يجوز التوقيع عليها)	٩١
الفصل الأول : القواعد الأساسية التي تحكم محل التنفيذ والمقررة في الأصل لرعاية مصلحة الدائن الحاجز	٩٣
القاعدة الأولى: كل أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه	٩٤
القاعدة الثانية: يجب أن يكون محل التنفيذ مملوكاً للمدين في السند التنفيذي	٩٤
القاعدة الثالثة: يجب أن يكون محل التنفيذ مالاً	٩٥
القاعدة الرابعة: أن الدائن حر في اختيار ما يشاء من أموال المدين لإجراء التنفيذ عليها	٩٥
القاعدة الخامسة: لا يُشترط توافر التناسب بين مقدار دين الحاجز وقيمة المال المحجوز عليه	٩٥
القاعدة السادسة: يجب ألاّ يكون محل التنفيذ مما منع القانون الحجز عليه	٩٦
الفصل الثاني: القواعد الأساسية التي تحكم محل التنفيذ والمقررة في الأصل لحماية المدين المحجوز عليه	٩٧
المبحث الأول: الإيداع والتخصيص	٩٩
(أ) طريقة الإيداع والتخصيص بدون استصدار حكم من المحكمة	٩٩

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
(ب) طريقة الإيداع والتخصيص بحكم مستعجل	١٠١
المبحث الثاني: قصر الحجز	١٠٣
القواعد والأحكام الواردة في نص المادة (٣٠٤) مرافعات بشأن وسيلة قصر الحجز	١٠٣
المبحث الثالث: الكف عن بيع المنقولات	١٠٥
المبحث الرابع: وقف بيع بعض العقارات المحجوزة	١٠٧
الفصل الثالث: القواعد والأحكام الخاصة بطلب وقف إجراءات التنفيذ على عقار أو أكثر من العقارات التي يجري التنفيذ عليها	١٠٨
القسم الثالث	
وسيلة التنفيذ الجبري [الحجز]	١١٧
الباب الأول	
(ماهية كل من الحجز التحفظي والحجز التنفيذي	
وشروط الحق في الحجز التحفظي)	١١٩
الفصل الأول: التمييز بين الحجز التحفظي والحجز التنفيذي	١٢٠
المبحث الأول: أنواع الحجز وطبيعة كل من الحجز التحفظي والحجز التنفيذي.	
أولاً: أنواع الحجز.	
ثانياً: طبيعة كل من الحجز التحفظي والحجز التنفيذي:	١٢١
(١) الحجز التحفظي	١٢١
(٢) الحجز التنفيذي	١٢٢
المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين الحجز التحفظي والحجز التنفيذي	١٢٣
الفصل الثاني: طرق الحجز التحفظي والحجز التنفيذي	١٢٤
المبحث الأول: طريق حجز المنقول لدى المدين	١٢٥
أولاً: الأموال التي يحجز عليها بطريق حجز المنقول لدى المدين	١٢٥
ثانياً: حالات الحجز التحفظي على منقولات لدى المدين	١٢٦
(١) التنظيم العام لحالات وشروط حجز المنقول لدى المدين	١٢٦
(٢) التنظيم الخاص لبعض حالات الحجز وشروطه	١٢٧
المبحث الثاني: طريق حجز المنقول لدى الغير	١٢٨
أولاً: الطبيعة القانونية لحجز ما للمدين لدى الغير	١٢٨
ثانياً: ما يُحجز عليه "حجز ما للمدين لدى الغير"	١٢٨
[١] حقوق الدائنين	١٢٨
[٢] منقول مادي في حيازة الغير	١٣٠
دراسة وتحليل نص المادة (٣٢٥) من قانون المرافعات	١٣١
الفصل الثالث: شروط الحق في الحجز التحفظي	١٣٦
المبحث الأول: [الشرط الأول]: توافر حالة من حالات الحجز التحفظي	١٣٧
المبحث الثاني: [الشرط الثاني]: أن يكون حق الدائن محقق الوجود وحال الأداء	١٣٨
المبحث الثالث: [الشرط الثالث]: الحصول على إذن بتوقيع الحجز	١٤٠

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
البـاب الثـاني	
(إجراءات الحجز التحفظي)	١٤٣
الفصل الأول: إجراءات الحجز التحفظي على المنقول لدى المدين	١٤٥
❁ طلب الأمر بالأداء وصحة الحجز	١٤٧
❁ تقدير قيمة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز	١٤٨
❁ في نظر دعوى صحة الحجز مع دعوى الحق	١٤٩
❁ أثر الحكم بصحة الحجز	١٤٩
الفصل الثاني: إجراءات الحجز التحفظي على المنقول لدى الغير	١٥١
❁ النص القانوني	١٥٢
❁ الوقت الذي يتم فيه توقيع الحجز على المنقول لدى الغير، وبيانات ورقة الحجز	١٥٤
❁ بيانات ورقة حجز المنقول لدى الغير	١٥٥
❁ بُطلان حجز ما للمدين لدى الغير	١٥٥
الفصل الثالث: آثار حجز ما للمدين لدى الغير	١٥٧
❁ أثر الحجز بالنسبة للمحجوز لديه	١٥٨
❁ أثر الحجز بالنسبة للمحجوز عليه	١٥٩
قواعد قررتها محكمة النقض في خصوص تنظيم الحجوز التحفظية)	١٦٠
أولاً: قواعد تنظيم حجز المنقول لدى المدين.	
ـ اختصاص قاضي التنفيذ بالفصل في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة، واختصاصه في ذلك قاصراً على الإجراءات الوقتية التي يُخشى عليها من فوات الوقت، دون المساس بأصل الحق، عملاً بنص المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات	١٦٠
ـ امتياز المؤجر على ما يكون موجوداً بالعين المؤجرة ومملوكاً للمستأجر من منقول قابل للحجز، شروطه	١٦١
ـ الحجز الاستحقاقي، هو الحجز الذي يُوقعه مالك المنقولات عليها تحت يد حائزها إلى أن يرفع الدعوى باستردادها	١٦١
ـ شروط توقيع الحجز التحفظي، دين محقق الوجود غير احتمالي، الدين المتنازع فيه، لا مانع من اعتباره محقق الوجود، متى كان ثابتاً بسبب ظاهر، وكان النزاع غير جدي	١٦٢
ـ الاختصاص بأمر الحجز التحفظي، هو قاضي التنفيذ، ما دام لم تتوافر في الدين المطالب به شروط استصدار أمر الأداء، أو لم تكن دعوى الحق مرفوعة من قبل أمام المحكمة المختصة	١٦٤
ـ في الأحوال التي يكون فيها الحجز التحفظي بأمر من قاضي التنفيذ يجب على الحاجز أن يرفع الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز أمام المحكمة المختصة وذلك خلال الثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز، وإلاّ اعتبر الحجز كأن لم يكن، وإقامة الدعوى هو السبيل الوحيد الذي رسمه القانون لاتصال المحكمة بدعوى ثبوت الحق وصحة الحجز المشار إليها، وتعتبر صحيفة استصدار أمر الأداء بديلة ورقة التكليف بالحضور وتقوم مقام دعوى تثبيت الحجز وبها تتصل المحكمة بالدعوى	١٦٥

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
- في شأن طلب الحجز التحفظي على منقول لدى الغير	
- تحقق الجزء الأول أو أكثر من شرط في توقيع الحجز حتى ولو كان الحجز أمراً مشروعاً	١٦٦
- يشترط لتوقيع الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير أن يكون الحاجز دائناً للمدين تحقق حل أجله	١٦٧
- الحجز تحت يد الغير لا يجوز للمدين حتى لو كان غير محقق الوجود	١٦٧
- الأمر بتوقيع الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير يتناول كل دين ينشأ للمدين في ذمة المحجوز لديه في وقت التقرير بما في ذمته، ما لم يكن موقعاً على دين بعينه	١٦٧
- حق التمسك ببطلان الحجز مقرر لكل من له مصلحة في البطلان، ومن ثم فإن المحجوز لديه يكون له مصلحة في بطلان الحجز	١٦٨
- في حجز ما للمدين لدى الغير لم يستلزم القانون أن يسبق الحجز إعلان المدين (المحجوز عليه) بالسند التنفيذي	١٦٨
- الحجز أياً كان نوعه هو وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يمتنع معه على المحجوز لديه الوفاء به لدائنه أو تسليمه إليه، ويمتنع على المحجوز عليه التصرف فيه بما يؤثر في ضمان الحاجز، وحجز المدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه	١٦٩
- في حالة أن يستصدر الدائن أمراً بتوقيع الحجز التحفظي من القاضي المختص بإصداره وفي الحالات الواجب فيها ذلك، فإنه يتعيَّن عليه إقامة دعوى بثبوت الحق وصحة الحجز خلال الثمانية أيام التالية لتوقيع الحجز، أو في خلال الثمانية أيام التالية لإعلان ورقة الحجز إلى المحجوز لديه بحسب الأحوال ومخالفة ذلك اعتبار الحجز كأن لم يكن	١٧٠
- وقضت أيضاً في ذات الاتجاه، مضيفة أن الحكم ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى ينبني عليه إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الآثار التي تترتب عليها، ومنها زوال إجراءات دعوى صحة الحجز وإلغاؤها وعدم الاعتداد بإجراء رفعها خلال الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة (٣٣٣) من قانون المرافعات، وسقوط الحجز	١٧١
- في دلالة عدم وجوب اختصام المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز	١٧٢
- دعوى رفع الحجز سواءً القضائي أم الإداري	١٧٣
- الحكمة من وجوب التقرير بما في الذمة، والشروط التي استوجبها المشرِّع في هذا التقرير، دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة تختلف عن دعوى المنازعة في التقرير	١٧٣
- جزاء عدم تقرير المحجوز عليه بما في ذمته، وشرطه	١٧٤
- قضت محكمة النقض أنه يُشترط لتوقيع هذا الجزاء أن تكون مديونية المحجوز عليه للمحجوز لديه ثابتة وقت التقرير، وأن يكون المحجوز لديه على علم بثبوت تلك المديونية وبمقدارها	١٧٤

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
- ويطالب الدائن الحاجز المحجوز لديه بالدين كجزاء على إخلاله بواجب التقرير بما في ذمته، وذلك برفع دعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، ولمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في توقيع هذا الجزاء، وهي دعوى تنفيذ موضوعية	١٧٥
الباب الثالث	
إجراءات الحجز التنفيذي	١٧٦
النصـــوص القـانونيـــة	١٧٧
الفصل الأول: القواعد التي تحكم إجراءات الحجز التنفيذي على المنقول لدى المدين	١٧٩
القواعد العامة التي تحكم إجراءات الحجز التنفيذي على المنقول لدى المدين	١٨٠
ورقة الحجز تشتمل على نوعين من البيانات	١٨١
الفصل الثاني: قواعد الحجز التنفيذي على المنقول لدى الغير، وشروط تحول الحجز التحفظي إلى حجز تنفيذي	١٨٥
المبحث الأول: خصائص الحجز بطريق حجز ما للمدين لدى الغير	١٨٧
قواعد قررتها محكمة النقض في خصوص الحجوز التنفيذية	١٨٧
[١] شركة التضامن لها شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها، ومن ثم تكون ذمتها المالية مستقلة عن ذمة الأشخاص الشركاء فيها، وتعتبر أموال الشركة ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة، ولا يكون له إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح، ولا يجوز لدائنيه أن يحجزوا على شيء من أموال الشركة، حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها كحصة في رأسمالها	١٨٧
[٢] شخصية الوارث تستقل عن شخصية المورث، وتنفصل التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة، وتتعلق ديون المورث بتركته دون الأموال الخاصة بالورثة	١٨٨
[٣] المبلغ الذي يودعه ويخصصه المشتري لصالح البائع، مقتضاه عدم جواز توقيع حجز دائني المشتري الآخرين الحجز على ذلك المبلغ أو مشاركة البائع فيه شركة غرماء	١٨٨
[٤] مقتضى القواعد العامة في النيابة إضافة الحقوق والالتزامات التي تنشأ عن التصرفات التي يبرمها النائب باسم الأصيل إلى هذا الأخير، ويلتزم الأصيل بأداء الديون المترتبة على تصرفات النائب تلك، ولا يجوز توقيع الحجز على أموال النائب لاستيفاء الدين الذي على الأصيل	١٨٩
[٥] طبيعة الحجز على منقولات كان سبق الحجز عليها، وطريقة وإجراءات توقيع الحجز الثاني.	١٨٩
[٦] الإشكال الواقف للتنفيذ أثره يوقف مدة الثلاثة أشهر الواردة في المادة ٣٧٥ مرافعات والتي بمرورها يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال هذه المدة - ولا تبدأ هذه المدة من	١٨٩

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
[٧] التعويض عن بيع الأموال المحجوزة والذي يطلب في دعوى استرداد المحجوزات لا يجب إلا بسقوط طلب الاسترداد	١٩٠
[٨] يختص قاضي التنفيذ بدعوى استرداد المحجوزات باعتبارها منازعة موضوعية في التنفيذ، وذلك أياً كانت قيمة الدعوى واستئناف الحكم الصادر فيها يكون إما إلى محكمة الاستئناف أو إلى المحكمة الابتدائية وذلك بحسب قيمة الدعوى.....	١٩٠
[٩] من رسا عليه المزاد في بيع الأشياء المحجوز عليها يستمد حقه على هذه الأشياء من محضر البيع الذي اشتراها بمقتضاه	١٩١
[١٠] في دعاوى عدم الاعتداد بالحجز	١٩١ - ١٩٢
المبحث الثاني: شروط تحول الحجز التحفظي إلى حجز تنفيذي (استكمال شروط الحجز التنفيذي)	١٩٤
المطلب الأول: شروط الحصول على ثبوت الحق وصحة الحجز (السند التنفيذي)	١٩٥
الفرع الأول: تعريف دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز	١٩٦
الفرع الثاني: الخصوم في دعوى صحة الحجز	١٩٧
الفرع الثالث: طريق وميعاد رفع دعوى صحة الحجز.....	١٩٨
الفرع الرابع: المحكمة المختصة بنظر دعوى صحة الحجز.....	١٩٩
الفرع الخامس: الحكم في دعوى صحة الحجز	٢٠٠
الفرع السادس: دعوى صحة الحجز في حالة الاتفاق على التحكيم	٢٠١
المطلب الثاني: إعلان السند التنفيذي إلى المدين وتكليفه بالوفاء	٢٠٢
المطلب الثالث: شرط إعلان المحجوز عليه بالعزم على التنفيذ قبل إجرائه بثمانية أيام على الأقل	٢٠٣
القسم الرابع	
منازعات التنفيذ الجبري	٢٠٤
الباب الأول	
ماهية منازعات التنفيذ وأنواعها وأقسامها وأسبابها	٢٠٥
الفصل الأول: ماهية منازعات التنفيذ وانواعها وأقسامها	٢٠٦
المبحث الأول: ماهية منازعات التنفيذ	٢٠٨
المبحث الثاني: أنواع وأسباب وأقسام منازعات التنفيذ	٢١١
المطلب الأول: أنواع منازعات التنفيذ.....	٢١٢

Scanned by CamScanner

الموضـــــــوع	الصفحة
قواعد قررتها محكمة النقض في خصوص تحديد ماهية كل من منازعة التنفيذ الوقتية والمنازعة الموضوعية، وجواز استناد المنازعة الوقتية إلى عناصر موضوعية	٢١٣ ـ ٢١٥
المطلب الثاني: أسباب منازعات التنفيذ	٢١٦
الفصل الثاني: تقسيم منازعات التنفيذ تبعاً لما إذا كانت ترفع قبل تمام التنفيذ أو بعد تمامه	٢١٨
المبحث الأول: منازعات ما قبل التنفيذ ومنازعات ما بعد التنفيذ	٢٢٠
المبحث الثاني: معيار بدء التنفيذ وانتهاؤه (التنفيذ الذي يتم على مرحلة واحدة والتنفيذ الذي يتم على مرحلتين)	٢٢٢
المطلب الأول: الأهمية القانونية لتحديد بداية وانتهاء التنفيذ	٢٢٣
المطلب الثاني: كيفية تحديد بداية وانتهاء التنفيذ في مفهوم المادة ٢٧٥ مرافعات في خصوص تحديد إقامة المنازعة الوقتية قبل تمام التنفيذ أو بعد انتهائه	٢٢٥
الباب الثاني	
منازعات ما قبل التنفيذ	٢٢٨
الفصل الأول: الإشكال الوقتي في التنفيذ	٢٢٩
المبحث الأول: شروط ومقومات الإشكال الوقتي في التنفيذ	٢٣١
المطلب الأول: طرح المنازعة على القضاء قبل تمام التنفيذ	٢٣٢
المطلب الثاني: أن يكون المطلوب إجراء وقتياً لا يمس أصل الحق	٢٣٤
المطلب الثالث: ألا يكون الإشكال مؤسساً على وقائع سابقة على الحكم المستشكل فيه	٢٣٦
المطلب الرابع: ألاّ يتضمن الإشكال طعناً على الحكم المستشكل في تنفيذه	٢٣٧
المبحث الثاني: كيفية رفع الإشكال في التنفيذ وأثره	٢٣٨
المطلب الأول: طرق رفع الإشكال الوقتي في التنفيذ	٢٣٩
المطلب الثاني: أثر رفع الإشكال على التنفيذ	٢٤٠
المبحث الثالث: صور خاصة من الإشكالات في التنفيذ	٢٤٢
المطلب الأول: الإشكال الوقتي في الحجز التحفظي	٢٤٣
المطلب الثاني: الإشكال الوقتي في الحجز التنفيذي	٢٤٥
المطلب الثالث: الإشكال الوقتي في حجز ما للمدين لدى الغير	٢٤٧
المطلب الرابع: الإشكال الوقتي في الحجز الإداري	٢٥٠
المطلب الخامس: الإشكال الوقتي في تنفيذ حكم النقض	٢٥٢
اعتبار الحكم الموقف تنفيذه واجب التنفيذ	٢٥٣

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني: دعوى التنفيذ الموضوعية (الإشكال الموضوعي) ٢٥٥
المبحث الأول: خطة قانون المرافعات في تحديد طبيعة منازعات التنفيذ ٢٥٧
المبحث الثاني: رفع دعوى التنفيذ الموضوعية قبل الشروع في التنفيذ أو بعده ٢٥٩

الباب الثالث

منازعات ما بعد التنفيذ ٢٦٣

لفصل الأول: دعوى التنفيذ المستعجلة ٢٦٥
الشرط الأول: رفع الدعوى بعد تمام التنفيذ ٢٦٥
الشرط الثاني: يجب أن تتعلق الدعوى بالتنفيذ ٢٦٦
الشرط الثالث: يجب أن يتوافر شرط الاستعجال ٢٦٧
الشرط الرابع: يجب أن يتوافر شرط عدم المساس بأصل الحق ٢٦٨
فصل الثاني: التمييز الأحكام الوقتية والأحكام المستعجلة ٢٧١
أوجه الاختلاف بين الطلب والحكم الوقتي من جهة والطلب والحكم المستعجل من جهة أخرى ٢٧١
صل الثالث: دعاوى التنفيذ المستعجلة بنص خاص والدعاوى المستعجلة بدون نص خاص ٢٧٤
المبحث الأول: دعاوى التنفيذ المستعجلة بنص خاص ٢٧٥
المطلب الأول: دعوى إيداع مبلغ مع تخصيصه للحاجز ٢٧٦
المطلب الثاني: دعوى قصر الحجز ٢٧٨
المطلب الثالث: دعوى طلب الحارس إعفاءه من الحراسة ٢٨١
المطلب الرابع:
[١] دعوى طلب عزل حارس واستبداله: نصت عليها المادة ٣٦٨ مرافعات ٢٨٣
[٢] دعوى طلب استبدال حارس المواشي والآلات: نصت عليها وأوردت أحكامها المادة ٣٦٨ مرافعات ٢٨٤
[٣] دعوى طلب عزل المدين الحارس في التنفيذ العقاري: نصت عليها وأوردت أحكامها المادة ٤٠٧ مرافعات ٢٨٥
[٤] دعوى طلب نفقة وقتية للمدين المحجوز عليه: نصت عليها وأوردت أحكامها المادة ٢٥٩ من القانون المدني ٢٨٥
المبحث الثاني: دعاوى التنفيذ المستعجلة بدون نص خص ٢٨٧

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
المطلب الثاني: دعوى عدم الاعتداد بالحجز التحفظي	٢٩٠
المطلب الثالث: دعوى عدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير	٢٩٢
المطلب الرابع: دعوى عدم الاعتداد بالحجز الإداري	٢٩٣
أوجه أو أسباب عدم الاعتداد بالحجز	٢٩٣
الفصل الرابع: دعـوى التنفيـذ الـموضوعيـة	٢٩٥
المبحث الأول: ماهية دعوى التنفيذ الموضوعية	٢٩٧
المبحث الثاني: رفع دعوى التنفيذ الموضوعية وأوجه منازعات التنفيذ	٢٩٩
المطلب الأول: رفع دعوى التنفيذ الموضوعية	٣٠٠
المطلب الثاني: أوجه منازعات التنفيذ	٣٠١
الـمبحـث الثالث: تقدير قيمـة منازعـة التنفيـذ الموضـوعية والاختصـاص بنظرهـا والمحكمة المختصة بنظر الاستئناف المقام ضد المحكم الصادر فيها	٣٠٣
الـمطـلـب الأول: تقدير قيمة منازعة التنفيذ	٣٠٤
المطلب الثاني: المحكمة المختصة بنظر الاستئناف الذي يرفع طعناً في الحكـم الصادر في منازعة التنفيذ الموضوعية	٣٠٥
انمـــة الـمراجـــع	٣٠٦
فهرس	٣٠٧

تم بحمد الله وتوفيقه

Scanned by CamScanner